أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا

د. محمد علي عزالدين

Mohammed Ali Ez Aldeen

الاكاديمية الليبية – فرع مصراته

azaldeenmohamad@gmail.com

مُلَخص البحث:

يعد ضعف المؤسسات في الدولة أحد أهم مؤشرات الفشل في بناء مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على التخلص من الأزمات الرئيسية في الدولة، حيث أن الدولة مشروع مؤسساتي يعتمد على بناء منظومة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية، ولكي تستطيع بناء دولة ذات مؤسسات قوية قائمة وقادرة على تحقيق نهج التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل والمساس من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهدفها ترشيد الإنفاق والاستهلاك، حيث تسعى التنمية المستدامة لتحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وتظهر أهمية الموضوع كونه أحد أهداف التنمية لـ17 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 2015م وانتقيت منها الهدف السادس عشر الذي يعتمد مبدأ المؤسسات القوية لتحقيق التنمية المستدامة، وأردت تسليط الضوء على المؤسسات السياسية في الدولة الليبية وقياس ما مدى الضعف الذي تعانيه الدولة وأثره على التنمية المستدامة، فهدف البحث إلى تحديد المؤسسات السياسية في الدولة الليبية، وتوضيح مفهوم وأهمية التنمية المستدامة، وتحديد تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في الدولة الليبية، وينطلق البحث من تساؤل رئيس ألا وهو: ما مدى تأثير ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، وسعينا من خلال التقسيمات البحثية للإجابة عليه، في المحور الأول الإطار النظرية وفُرع إلى تحديد المؤسسات السياسية في ليبيا، والى التنمية المستدامة المفهوم والأهمية، والمحور الثاني تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا، وفُرع إلى أولاً ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا، وثانياً تأثير الضعف في التنمية المستدامة، وتضمن خاتمة وعدد من النتائج والتوصيات.

Research Summary

The weakness of state institutions is one of the most important indicators of failure to build stable political establishments capable of remedying the main crises of the state. The state is an institutional project that depends on building a system of formal and informal institutions. In order to build a state with strong existing institutions it is important to achieve an approach that meets the needs of the present without compromising the needs of future generations. This approach should include the goal to rationalize spending and consumption through sustainable development to help improve the living conditions of all members of society.

The 2015 Sustainable Development goals adopted by the United Nations sheds light on the importance of this topic. Of the seventeen goals, I opted to research the sixteenth: the principle of strong institutions to help achieve sustainable development.

I want to shed light on the political institutions in Libya and measure the extent of the weakness of the state and its impact on sustainable development. The aim of this research is to identify political institutions in the Libyan state, clarify the concept and importance of sustainable development and determine the impact of weak institutions on sustainable development in Libya.

This research is based on one major question: What is the extent of the impact of weak political institutions on sustainable development in Libya? This paper has been divided in order to answer this question accordingly. The first section of the paper discusses the theoretical framework, identifies political institutions in Libya and sets out the concept and importance of sustainable development. The second section of the research analyses the impact of weak political institutions in Libya and the impact of their weakness on sustainable development. The final section of the research includes the conclusion which comprises of a number of findings and recommendations

المقدمـــة:

يعد بناء مؤسسات الدولة واكتمالها أحد أهم معايير استقرارها وثباتها، فالمؤسسات السياسية في الدولة الليبية مرت بنقلات نوعية في بناء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وذلك مند التغيير الحاصل في عام 2011م، نتيجة لظهور مجموعة من الظروف التي ساقتها المرحلة وأثرت عليها سلباً وإيجاباً، حيث إنّ الدولة مشروع مؤسساتي يعتمد على بناء منظومة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية، وعلى الرغم من عدم تمكن الأنظمة المتعاقبة على الحكم من بناء دولة ذات مؤسسات قوية قائمة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية بجميع أنواعها، مما تسبب في تفاقم ظهور الأزمات داخل الدولة، وعدم مقدرتها على الحد منها، وفي الخروج من دوّامة الدَّولة الفاشلة لعدم نجاحها في إتمام عملية التّحول الديمقراطي، وفي بناء مؤسسات مستقرة تستطيع مواكبة العالم في التغيير والتطور، وتسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل والمساس من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهدفها ترشيد الإنفاق والاستثمار لمصادر الثروات الطبيعية التي ترتكز عليها التنمية الشاملة، وتعد التنمية المستدامة الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة الليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات المتجددة، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود، وتسعى التنمية المستدامة لتحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات لبناء مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ أهدفها، ففي يناير 2016م بدأ رسمياً سريان أهداف التنمية المستدامة لـ17 وجعل من الغاية التنموية واضحة المعالم، ولا تحتاج إلى اجتهاد أو تفسير فجل الحكومات تعمل جاهدة لتحقيق هذه الأهداف، التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المقبلة 2030م، والتي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015م في قمة أممية تاريخية، وهي ما كانت دراسة وبحث المؤتمرين في هذا المؤتمر، والتي انتقيتُ منها الهدف 16 ليكون موضوع بحثنا والتي تعتمد مبدأ المؤسسات القوية لضرورة تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها المنشودة، ودراسة الإسقاط على ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا وإظهار مدى عدم قدرتها على مواكبة الدول المتقدمة في تطبيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث: تمكن أهمية البحث كونه يسعى لدراسة ضعف المؤسسات السياسية الليبية وقياس مدى تأثير ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة الليبية، وتتركز أهميته في، ما للتنمية المستدامة من أهمية في الحفاظ على ثروات الشعوب وترشيد الاستهلاك المستقبلي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحديد ألأتي:-

1- تحديد المؤسسات السياسية في الدولة الليبية.
2- توضيح مفهوم وأهمية التنمية المستدامة.
3- تحديد تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من تساؤل رئيس ألا وهو: ما مدى تأثير ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا.

الفرضية: يعتمد البحث على فرضية مفادها "إن الدول التي استطاعت تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها هي دول ذات حكومات مستقرة اعتمدت مؤسسات قوية استطاعت تذليل كل المعوقات والتحديات للحاق بركب الدول المتقدمة".

مناهج البحث: استخدم الباحث منهجين في البحث للإجابة على التساؤل الرئيس، وهي المنهج الوصفي لوصف المؤسسات السياسية للدولة الليبية والوقوف على حالة ضعفها ، والمنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل أسباب الإخفاق للحاق بركب الدول المتقدمة القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقسيمات البحث: تنقسم الدراسة إلي محورين:-

المحور الأول: الإطار النظري.

أولاً: تحديد المؤسسات السياسية في ليبيا.

ثانياً: التنمية المستدامة المفهوم والأهمية.

المحور الثاني: تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا.

أولاً: ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا.

ثانياً: تأثير الضعف في التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري.

أولاً: تحديد المؤسسات السياسية في ليبيا.

المؤسسة كلمة تطلق على كل نظام سياسي واجتماعي واقتصادي قائم في مكان ما بإيجابياته وسلبياته، وتُعرَّف المؤسّسة بأنها(مجموعة من القواعد والأدوات والمعايير المتمحورة حول هدف يُلبي حاجات معينة لمنتسبيها)، من هنا ينظر للمؤسسات على أنها مجموعة من العلاقات الإنسانية الدائمة والمستمرة نسبياً للأفراد الذين تجمعهم مصالح وأغراض مشتركة، كم يمكن أيضاً فهم المؤسسات على أنها كل الهياكل التنظيمية والإجراءات الدائمة للنظام السياسي الذي تُوجه وتُقيد وتُراقب سلوكيات وتصرفات المواطنين في الدولة (بالروين،2010، http://WWW.libya_watanona.com).

وتعد المؤسسات السياسية في مجموعها أساس تكوين الدولة، كما عرفها الدكتور العراقي صاحب الربيعي، الدولة بأنها مجموعة مؤسسات ذات أنظمة صارمة يقودها خبراء وكفاءات تخصصية حيث يعد الكادر التخصصي لأي مؤسسة في الدولة بمثابة عقل الدولة، وبحاجة إلى التطوير والتحديث ليكون قادرًا على التغير والانتقال، ومُجاراة التقدم التقني والعلمي، وذلك بأن تعمل المؤسسات السياسية على استقطاب النخب وتعتمد

مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ليكون أحد المبادئ الشائعة في المجتمع لتنوع التخصصات العلمية والثقافية في صفوفها وليكون أداؤها ناجحاً ومنسجماً مع متطلبات عملية التحويل والانتقال للأفضل، دون أي معوقات أو مشاكل إدارية أو تخصصية تتعارض مع قوانين التنظيم في مؤسسات الدولة، وكلما توفرت المؤسسات السياسية على خبرات وكوادر تخصصية، كلما حققت النجاح في إدارة مؤسسات الدولة وجعلت منها مؤسسات قوية قادرة على تحقيق خططها بسهولة ويسر (الربيعي ،2009، https://www.m.ahewar.org).

ومن خلال هذا العرض يمكننا تحديد أنواع المؤسسات السياسة في ليبيا :-

1- الإعلان الدستوري المؤقت: تعتبر الدول أن الدستور أهم المؤسسات لبناء واستقرار أي دولة، ولذلك لأن الدستور يجسد الإرادة الحقيقية للشعب، وبما أن الدولة الليبية التي لازالت تعتمد الإعلان الدستوري المؤقت، الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في2011، ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي، حيث يحتوي 37 مادة توزعّت على خمسة أبواب، سعى الإعلان إلى مخاطبة آمال الناس وتطلعاتهم من خلال بيان انطلاقه نحو"مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدّم والرخاء الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحكم الفرد"، واستند المجلس إلى شرعية الثورة، واعتبر أن كل ما يقوم به ينطلق من استجابة لرغبات الشعب الليبي وتطلعاته في تحقيق الديمقراطية، (الصواني، 2013، ص148).
2- المؤسسات الحكومية: أوضح فيها بالروين(2010) بأنها متمثلة في السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، بالإضافة إلى هذه السلطات الثلاث، هناك مؤسسات أخرى عديدة كمؤسسة الانتخابات، ومؤسسة الجيش، والأمن، والضرائب، ويمكن القول بأن المؤسسات الحكومية وضيفتها رسم وتنفيذ السياسة العامة في الدولة، وتفسير القوانين وتنفيذ اللوائح.
3- المؤسسات الأهلية: وهي ممثل في مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعرف بالمنظمات غير الحكومية وتشمل جميع المنظمات التطوعية التي أسسها الأفراد في المجتمع، والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة وأحجام مختلفة، ولعل من أهم هذه المؤسسات اليوم الاتحادات والنقابات والجمعيات والروابط وكل قوى الشعب والعمالة الموجودة في المجتمع ما عدا المؤسسات الحكومية (بالروين ، 2010).
4- المؤسسات الاقتصادية: يشير مفهومها إلى ذلك الشكل التنظيمي المقر قانونياً والقائم على تسخير مجموعة من الموارد الإنتاجية وهي المؤسسات المهتمة والمتمثلة بالعنصر البشري والممتلكات المادية، لتوفير الاحتياجات الإنسانية ولتحسين الوضع الاجتماعي، والمساهمة في وضع عجلة التنمية، ووظيفة المؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى هي إنتاج وتداول وتوزيع السلع والخدمات في المجتمع، (الحيارى، 2018، https//:WWW.Mawd003.com).
5- المؤسسة الاجتماعية: وحددها أبوروين(2016)، في مجموعة من النظم والمعتقدات والعادات التي تحدد كيفية التعامل بين الأعضاء مع بعضهم البعض داخل المؤسسة وكيفية تلبية احتياجاتهم الأساسية في المكان الذي هم فيه، ويتمثل في وجود الروابط التقليدية للأسرة، والقبيلة، والإقليم.
6- المؤسسة الدينية: وأوضح أبوروين بأن المؤسسة الدينية لها أهمية مميزة في تربية وتعليم الإنسان كونها تعد احد مؤسسات التنشئة السياسية وأهمها داخل المجتمع، وتتمثل وظائف المؤسسة الدينية في مساعدة الإنسان على تلبية رغباته وحاجاته النفسية والروحية، والتفسيرات الفلسفية لكثير القضايا.

7- المؤسسة الإعلامية: المؤسسة الإعلامية هي منظمة حكومية أو خاصة تعمل في مجال من مجالات الإعلام المختلفة ويكون دورها الأساسي بالضرورة العمل على نشر الوعي والثقافة والخبر الصحيح، إما مكتوباً وإما مسموعاً أو مرئياً، وتقاس بتأثيرها على الرأي العام إذ إنها تثبت الكثير من الأفكار والآراء والمعتقدات، ومن مهامها زيادة الثقافة داخل المجتمع، وانفتاحه على المجتمعات الأخرى، (هنادي،2019، https//:www.haatoky.com).

التحديات لبناء المؤسسات القوية في الدولة الليبية:

ظهرت العديد من التحديات التي تواجه بناء مؤسسات قوية مستقرة، سنحاول الإشارة إلي بعضها وما يتماشى مع متطلبات هذا البحث العلمي وبصورة مختصرة لكي يتسنى لنا التحليل والتفصيل في المحور اللاحق ،(المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجية oopsk، 2016، ص13).

1- التحديات السياسية: تتمثل في عدم القدرة على خلق دولة مركزية فاعلة تستطيع الحد من أزمات التنمية السياسية المستفحلة في الدولة، وتعتمد معايير الديمقراطية في انتقال السلطة وتداولها سلمياً، لإنهاء الانقسام والصراع بين المؤسسات المزدوجة، وفي آلية قبول الأخر وحرية الرأي.
2- التحديات الأمنية: وتمثلت في حالة عدم الاستقرار الأمني الناتج عن انتشار التشكيلات المسلحة والموازية لسلطة الدولة، ويتمثل في عدم القدرة على بناء أجهزة أمنية شرطية وعسكرية تساهم في رسم خطط أمنية واضحة تحفظ أمن الوطن والمواطن وهذا كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي، ومن جهة أخرى يتمثل التحدي في الصراع الجهوي والتنافس الحاد والدائر بين المدن والقبائل الليبية، والذي أعاق الهيئة الحاكمة على وضع الخطط والبرامج.
3- التحديات الثقافية: تتمثل أولى هذه التحديات في الثقافة السائدة في المجتمع، من تحجيم الانتماءات الفرعية وتأصيل الانتماء الوطني بزرع قيم الوطنية وفي النظر إلى مؤسسات الدولة لدعمها وتأييدها، وفي قيم التسامح وقبول المصالحة الوطنية الشاملة، ونبذ خطاب الكراهية لتأجيج العنف والصراع بين المناطق والفئات داخل الدولة.

ثانياً: التنمية المستدامة المفهوم والأهمية:-

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في منشور أًصدره الإتحاد الدولي من اجل حماية البيئة سنة 1980، إلا أنه لم يتم تداوله على نطاق واسع إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير مستقبلنا المشترك المعروف باسم "تقرير برونتلاند " والذي صدر في 1987، عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة الوزراء النرويجي آنذاك "غرو هارلم برونتلاند" وقد عرّف التقرير؛ التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(التنمية المستدامة، 2019، WWW.Mawd003.com).

ومع ذلك لم يكن شائع استخدام المصطلح ومألوف في المجالات الأكاديمية قبل مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في ريودجانيرو في عام 1992م، وقد عرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر"ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يصبح يتساوى جيل الحاضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية " ويتصور مجموعة

من العلماء أنه لكي يكتمل الحديث عن التنمية المستدامة دون تحقيق توازن بين العناصر الثلاث: الأهداف الإيكولوجية(وحدة النظام الإيكولوجي، والتنوع الإيكولوجي، والقضايا العالمية)، والأهداف الاقتصادية(النمو، المساواة، الكفاءة)، والأهداف الاجتماعية(التمكين، المشاركة، الحراك الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، والهوية الثقافية، والتطور السياسي). (الطنازفتي، عزالدين، 2017، ص236).

والمقصود بالتنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وأنها عملية تغيير، حيث يجري فحص الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلة في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم".

(قاسم ،2007،ص20).

وتندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا الهامة:

1- إن التنمية المستدامة مرتبطة ارتباط وثيق بتقدم البشرية العلمي والذي يمنحها رؤية المستقبل البعيد، وهي لا تتقيد بزمن معين ولا بمكان محدد.
2- أن هذه التنمية المستدامة دائماً ما تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاته.
3- أن مستوى المعيشة الذي يتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامته إلا عندما تراعي مستوياتها في كل متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
4- يتصور الأشخاص أن الاحتياجات تتحدد بالنواحي الاجتماعية والثقافية ومن ثم فإن التنمية تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود المكان بيئياً.(الخولي، 2006، ص ص52،52).

وأوضح الهيتي (2006)، بأن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وتشكل كافة الأنماط التنموية التي تُكون كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تنمية أولى اهتماماتها الموارد البشرية وترتقي بها، وهي بدورها سترتقي بالأرض ومواردها وتنهض بها ، وهي تنمية تأخذ بالبعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية وتتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: (ص104).

أ- **العنصر الاقتصادي:** ويستند على مبدأ زيادة رفاهية المجتمع من خلال استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل، لتحسين ظروف المعيشة والقضاء على الفقر.
ب- **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاه بتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية واحترام حقوق الإنسان وتوفير الأمن والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية.
ج- **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم البيئية والنهوض به.

أهدافها: تتعدد الغايات الأساسية للتنمية المستدامة فمن أهدافها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

(المستدامة، 2019، WWW.Mawd003.com)

1- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية.
2- خلق التنمية التي يمكن حمايتها واستدامتها دون الأضرار بالبيئة.
3- ادخار أساليب التطور المعاصرة واستثمارها في مشاريع صديقة بالبيئة.

مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المؤشرات للتنمية المستدامة تشمل مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وغيرها، وسنقوم بشرح بعضها بإيجاز: (قاسم ، 2007 ، ص159).

1- ضرورة التوازن بين الإمكانيات المادية ومعدلات التنمية من جهة وعدد السكان من جهة أخرى، وهذا يتطلب القضاء على النمو السريع والمفاجئ للسكان عندما يكون بمعدلات كبيرة جداً لا تتناسب مع معدلات التنمية.
2- تحقيق الأمن الغذائي، حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية بعداً أساسياً من أبعاد الأمن الغذائي.
3- دعم الوعي الثقافي من خلال برامج تنظيم الأسرة ولاسيما في الدول التي تتسم بمعدلات نمو سكاني سريع جداً.
4- التخفيف من حدة الفقر ووضع الخطط لعلاجه كمؤشر للتنمية المستدامة.
5- دعم دور المرأة في التنمية المستدامة باعتبارها من محاور التنمية.
6- الترشيد في استنزاف الموارد الطبيعية مع أولوية الحفاظ على بيئة.
7- مكافحة التصحر عن طريق تنمية وترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.
8- الحفاظ على الغابات وتجريم قطع الأشجار والتوعية العامة بأهميتها وضرورة الحفاظ عليها.

لعله من الأهمية بمكان أن نوضح بعضاً من الفرو قات بين التنمية المستدامة والتنمية، حيث يكمن في اختلاف التنمية المستدامة عن التنمية المجردة لكونها؛ تسعى للحفاظ بأكبر قدر ممكن على البيئة وإيجاد أنجح الأساليب لذلك وللتخفيف من الآثار السلبية لعملية التنمية على البيئة، وبهذا يكون هذا إقرار ضمني بأن للتنمية آثاراً سلبية، وللقضاء على الجانب السلبي للتنمية يجب إعطاء حق البيئة والحفاظ عليها وهو الأمر الذي لا تراعيه الكثير من خطط التنمية، وهذا من خصوصية التنمية المستدامة كونها تشترط الحفاظ على البيئة توصي باستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً أمثلاً في حدود الحفاظ البيئي (حاجي، 2004، ص73) .

المحور الثاني: ضعف المؤسسات السياسية وتأثيرها على التنمية المستدامة في ليبيا.

أولاً: ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا.

تعاني الدولة الليبية من ضعف مؤسساتها منذ 2011م، وهو ما سببَ في ظهور الكثير من القضايا السلبية كعدم استقرار المؤسسات داخل الدولة، وإفشال عملية الانتقال الديمقراطي، والانقسام بين أغلب المؤسسات فيها، والذي بدوره أثّر سلباً على الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتفسخ العوامل الاجتماعية، وهشاشة المجتمع المدني ودوره في التعاطي مع القضايا العامة، وعدم القدرة على التوافق حول قواعد العملية السياسية والسياسات العامة، (المغيربي، الحصادي،2014، ص7).

وبتحديدنا للمؤسسات السياسية في الدولة الليبية في المحور الأول، سنسعى لتحليل ووصف أداءها وتقييمها في هذا المحور، فأداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مراحلها الانتقالية، والتي وصفت بعدم الاستقرار وضعفت بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة وبتهميش أدوارها.

فالسلطة التشريعية بداية والتي تمثلت بالمجلس الوطني الانتقالي والذي وصف بالضعف منذ بداية توليه قيادة الدولة، بسبب عدم قدرته على فرض قوته على الأرض، وكذلك لم يكن ممثل لأطراف القوة المسيطرة على مفاصل الدولة، وفي منتصف عام 2012م بداية مرحلة انتخابات السلطة التشريعية الجديدة المتمثلة في المؤتمر الوطني العام، (كريستوفرس،جيفري، 2012،ص37)، والذي نتج عن أول انتخابات تشريعية في البلاد منذ أزيد عن أربعة عقود من الزمن وكانت بالتحديد في2012/7/7م، وظهر خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي، وتكون من 200عضو، ونظراً لحداثة التجربة في ليبيا وعدم توفر الخبرة بالعمل السياسي لأغلب الأعضاء المنتخبون وبالأخص العمل البرلماني، فالمؤسسة المنتخبة لم تستطيع تحييد الدولة عن الصراعات والخلافات، التي نشبت بين الكتل داخله وأنتجت صراعات خارجية، التي نتجت في أغلبها على أسس جهوية وقبلية وإثنية، (بركات، 2013، www.eanlibya.com)، ولعل هذا يرجعنا إلى رأي المفكر العربي عزمي بشارة في أحد أبحاثه عن انتخابات المؤتمر الوطني بقوله، أن الاستعجال بالانتخابات قبل بناء مؤسسات شرعية بصورة قوية مستقرة قد يقودنا أن تكون النتائج سلبية، والانتخابات مضرة وأحياناً تُدمر عملية التحول الديمقراطي برمتها، والسبب أنها تُخرج الشروخ الإثنية والجهوية والمذهبية والقبلية ولا تعطي الوقت لبناء المؤسسات الشرعية القوية لكي تُجرَى الانتخابات تحت سقفها، ولذلك تؤدي إلى شروخ وانشقاقات داخل المجتمع وتنتج لنا مؤسسات ضعيفة لا تقوى على خلق الاستقرار" .(بشارة، 2019م).

فكانت المخرجات بداية الانحراف عن خارطة الطريق التي رسمها الإعلان الدستوري كاختيار هيئة تأسيسية لصياغة الدستور، وعموماً لم يلتزم بالمُدَد الزمنية المحددة في الإعلان الدستوري، وقد صدرت عنه قوانين مخالفة أربكت المشهد السياسي مثل قانون رقم(7)، وقانون العزل السياسي الذي أعتبر بداية الانزلاق نحو الفوضى العارمة، وكان بضغط من جهات خارجة على الجهات الرسمية، (بركات،2013، www.eanlibya.com)، فكان أداء المؤسسة المنتخبة أقل من مستوى طموح الليبيين، وبقرب نهاية ولاية المؤتمر الوطني، حدد يوم25 يونيو2014م موعد لانتخاب مجلس النواب السلطة التشريعية البديلة للمؤتمر، ووزعت المقاعد بالمحاصة 100 للمنطقة الغربية، 60 للشرقية، 40 للجنوبية، وعقد أول جلساته بمدينة طبرق والتي أثارة جدلاً قانونياً وسياسياً حول انعقادها، وزادت حدة الخلاف حول إشكالية التسليم والاستلام ، ورفض المؤتمر الوطني تسليم السلطة، ومن هنا ظهر الانقسام المؤسساتي داخل الدولة وازدوجت المؤسسات، مؤتمر

الوطني في الغرب، ومجلس نواب في الشرق، ونجمت عن كلاهما حكومة ومناصب سيادية.(إسماعيل، 2014، www.raialyoum.com)، إلا أن مجلس النواب عجز هو الأخر عن القيام بدوره كسلطة تشريعية منتخبة في فترة انتقالية حرجة، لعدم قدرته على فرض شرعيته على ربوع البلاد ولعد تمكنه من سريان قراراته على كامل إقليم الدولة بسبب الانقسام والصراع، الى الحد الذي عجز فيه عن تحقيق النصاب في أغلب جلساته، ولذلك وصفت مرحلته بالضعف،(المقهور، 2016، Libya-al-mostakbal.org)، وجل المؤسسات السياسية المزدوجة والمؤسسات التي نجمت عنها كانت ضعيفة، لأنها لم تقم بدورها كما يجب لخلق الاستقرار ولإتمام عملية الانتقال الديمقراطي، ولم تسعى للحد من معاناة المواطن، واعتمدت مبدأ غياب الشفافية منهاج عمل لأغلب السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة، وسارعت لسن التشريعات لمنحها اكبر قدر من الامتيازات والصلاحيات لذاتها، في ظل غياب الجهات الرقابية والمحاسبية (المغيربي، الحصادي، 2014، ص7).

وأغلب الفئات المجتمعية ولا سيَّما النخب المثقفة الليبية انتهجت نهج التشكيك في شرعية مؤسسات الدولة في الفترة الانتقالية، بسبب الانقسام السياسي في البلاد والذي كان له الدور الكبير في إضعاف مؤسساتها السياسية، والذي أدى بدوره إلى ظهور مؤسسات أخرى موازية لها، فقد أدت إلى انزلاق البلاد في فوضى، وتكرس الانقسام المؤسسي والذي ترتب عليه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية مستفحلة داخل البلاد، ولازالت تعاني تبعاته حتى الساعة، لعدم قدرتها على تحديد الأدوار الصحيحة في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأخرى، هذا على صعيد السلطة التشريعية.

والأمر في السلطة التنفيذية يكاد يكون ذاته، حيث حكومة في الشرق "الحكومة المؤقتة"، المنبثقة عن مجلس النواب، وحكومة الوفاق "المجلس الرئاسي" بالعاصمة طرابلس التي نتجت على الاتفاق السياسي الليبي بمدينة الصخيرات المغربية، (غباره، 2019، www.afrigatenews.net)، وطال تفكك المؤسسات وانقسامها وضعف السيطرة والقدرة على إيصال الخدمات للمواطنين، المؤسسات السيادية والمتمثلة في المصرف المركزي وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد، والأمر تجاوز ذلك حيث أنه تسرب إلى الإدارات الوسطى والشركات العامة كالشركة العامة للكهرباء .

وأعتَقَدَ الشعب الليبي أنه بتوقيع الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة في17 ديسمبر2015، ستشهد البلاد حقبة جديدة أساسها الاتفاق فيما بين القيادات الليبية والاستقرار المؤسساتي والعدالة في توزيع الحقوق، وبناء مؤسسات موحدة وقوية قادرة تحقيق اللُّحمةُ الوطنية للدولة، إلا أن الوضع تأزم أكثر بفشل مجلس النواب عقد جلسة مكتملة النصاب لتعديل الإعلان الدستوري وتضمين الاتفاق السياسي، ومنح الثقة للحكومة المنبثقة عن المجلس الرئاسي، الأمر الذي نتج عنه تجاوز المجلس الرئاسي لمجلس النواب بصدوره القرار رقم12 لعام 2016م بتفويض أعضاء الحكومة للقيام بالمهام الممنوحة للوزراء، وهذا الأمر زاد من فجوة الخلاف بين المجلسين النواب والرئاسي، مما دفع مجلس النواب إلى التمسك بحكومته المؤقتة، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة بازدواجية الإنفاق، وتسبب في هدر المال العام، وزيادة حدة الانقسام بين المؤسسات السيادية في الدولة، كالمصرف المركزي الذي " تحلل من تبعيته لكل المؤسسات وتمرد على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية بتفرده بقراراته، حيث أعلنها صراحة عدم تبعيته للسلطة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب وكذلك على السلطة التنفيذية بعدم انصياعه لها"، وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، علماً بأن هذه

الوظائف أوكلت مهمة البت فيها إلى مجلس النواب ومجلس الدولة (المؤتمر الوطني سابقاً) حسب بنود الاتفاق السياسي والذي نص في مادته15 في الفقرة الأولى منه، "يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول إلى توافق خلال 30يوماً من تاريخ إقرار الاتفاق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية" (الاتفاق السياسي الليبي، 2015، ص3)، إلا أنه لم ينجحا المجلسين في التواصل والتوافق فيما بينهما، بل أن الانقسام والازدواجية تسربت لمستويات الإدارة الدنيا وطالت الشركات المملوكة للدولة وغيرها، وتسبب انقسام المؤسسات التشريعية والتنفيذية والانقسام السياسي في هدر الأموال والتأثير على أهداف التنمية المستدامة كإغلاق النفط من قبل الجظران الذي تسبب بخسارة ما يقارب عن100 مليار دولار، وكان وراء انهيار الاقتصاد الوطني.

ثانياً: أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة فلا بد لها من أدوات وتمركز ات أساسية لإنجاحها، وكل ذلك يتمثل في الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع، ووعيه السياسي وإرادته السياسية والمسؤولية والقدرة على المحاسبة والتقييم والمتابعة والتعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة، وهذا يحتاج إلى مؤسسات قوية تستطيع تحقيق الأهداف التنموية، وتستطيع توفير الالتزام وفرض الإرادة السياسية تجاه خطط التنمية، فهذه من أولويات مهام قمة هرم السلطة السياسية المتمثلة في رئاسة الدولة، ولمواكبة مسار الدول المتقدمة؛ يتطلب ذلك خلق مؤسسات تنفيذية وتشريعية قوية، تُفرض وجودها داخل إقليم الدولة، لكي تستطيع تحقيق أهداف المنظومة السيادية للتنمية المستدامة، ولاسيَّما في ليبيا التي تشهد صراعات بينية مند2011، والتي تعد إشارة قوية إلى انهيار المنظومة الاجتماعية وانتكاستها، وهذا معيار تخلف الدول التي تحتاج إلى التنمية أكثر من احتياجها إلى النمو المرتبط بالجانب الاقتصادي، فهي في حاجة للتنسيق والتعاون والتواصل بين المؤسسات الرسمية داخل الدولة، أكثر من حاجتها للنمو المتمثل في زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الذي يحققه النمو الاقتصادي(أبوجودة، 2011)، فحالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي التي تمر بها الدولة الليبية في ضل الانقسام الحاصل في مؤسساتها والمتمثل في ازدواجية الحكومات والبرلمانات، والذي بدوره تسبب في ضعف أداء المؤسسات السياسية في الدولة لعدم قدرتها على مواكبة دول العالم في وضع البرامج لخطط التنمية المستدامة وأهدافها أل"17" فليبيا كدولة لم تعد مشمولة بخطط العالم، فهدفها الرئيس أصبح في محاولاتها الحد من أزماتها، "أزمة الشرعية والتكامل والتغلغل والتوزيع والهُوية"، فتوحيد مؤسساتها لبسط السيطرة على أرجاء إقليم الدولة، وإنهاء الصراع وتأمين المنافذ البحرية والبرية والجوية، وإن محددات النتائج المترتبة على المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة الليبية؛ ترتبط بقوة بما يمكن وصفه بالضعف المؤسسي الذي تعانيه مؤسسات الحكم الانتقالي، علاوة على عدم توفر القيادة القوية المؤمنة بالديمقراطية والتوافق، قيمة وممارسة؛ فإن هناك أثارا سلبية واضحة المعالم لهذا الضعف، فيما تفيد التجربة والبرامج التقليدية، وإن أهم فرص نجاح عملية الانتقال والبناء الديمقراطي هي تلك المتصلة بوجود الأفراد أو القادة والسياسيين الذين يتبنون الديمقراطية خياراً استراتيجياً، والتزاماً وتعهداً وطنياً.

لقد ظل أداء هذه الهيئات متدهوراً وضعيفاً للغاية ومحل انتقاد واسع النطاق؛ نتيجة التداخل والتضارب في الصلاحيات والانقسام المؤسسي بسبب الصراعات البينيِّة، الذي نتج من ذلك الغياب الواضح لأي تحديد للمسؤوليات ودون اعتراف بمبدأ تقاسم السلطة، حيث ساد التضارب والتداخل وعدم التحديد الواضح في الصلاحيات فيما بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وهذا ما أثار الشكوك حول قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات

اللازمة، وخاصة في عدم قدرتها على بسط الأمن وتوفيره للمواطن، والأمر يبدو أكثر خطورة لما له من أهمية في توفير الشروط الأساسية لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وما نجم عنها من فوضى تفشت في جل مؤسسات الدولة (الصواني،2013،ص ص153،152)، والتي من المفترض أن تكون على رأس أولوياتُها أهداف التنمية المستدامة لـ17 التي وضعتها الأمم المتحدة كخطة للتنمية لسنة 2030م.

وللخروج من إشكاليات ضعف المؤسسات السياسية الليبية ولكي تكون قادرة على تنفيذ خطط وبرامج وأهداف التنمية المستدامة، فإننا نعتمد رؤية مستقبلية في محاولة فكرية لوضع حلول للازمة الليبية لتقوية المؤسسات السياسية في الدولة ولكي يكون بإمكانها مواكبة العالم في التبدل والتحول والتغيير وفقاً لمتطلبات التنمية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وهذا لا يتحقق إلا بفرض الاستقرار السياسي والذي لا يكون إلا بإنهاء الصراعات القائمة، والحد من العنف في الخطاب والتعامل، والدعوة إلى توافق وطني، وتتمحور الرؤية المستقبلية لبناء دولة ذات مؤسسات قوية في التي:-

1- اعتماد دستور فعلي للبلاد، لتنظيم الحياة السياسية وخلق التوافق بين فئات الشعب حول الحقوق والواجبات، ومنح الضمانات الدستورية اللازمة لتنمية متوازنة تحقق المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.
2- الاعتماد على المنهج الديمقراطي في استخراج الأجسام التشريعية والتنفيذية البديلة، ويكون ذلك بالدعوة لانتخابات عامة، انتخابات برلمانية ورئاسية لتنهي حالة الانقسام والصراع الحالي المسبب والناتج عن ضعف المؤسسات الحالية.
3- بناء دولة موحدة بمؤسسات قوية، يتطلب قيادة قادرة على إخراج البلاد من محنتها ومؤمنة بقضية توحيد المؤسسات.
4- نشر الوعي السياسي والثقافي للقيم الديمقراطية داخل المجتمع، التداول السلمي للسلطة، والرجل المناسب في المكان المناسب واعتماد مبدأ الكفاءة في التعيين.
5- الدعوة إلى حوار وطني عام يضم كل فئات المجتمع لتبادل الآراء والأفكار والرؤى، ونشر ثقافة الحوار الوطني للاتفاق حول العديد من قضايا الوطن، ونبذ العنف والتطرف والإقصاء.
6- تقوية المؤسسات الغير رسمية "الأهلية" لمساندة ودعم المؤسسات الرسمية للدولة، ولتكون الداعم الأساسي لتنفيذ أهداف التنمية.
7- السعي من أجل خلق اللُّحمة الوطنية، الوطن هو الهُوية الوحيدة التي يلتف حولها الشعب الليبي، وما دونها من الهُويات الفرعية فتعد خصوصيات ثقافية تُحترم من الجميع.
8- تقوية المؤسسات الأمنية والعسكرية لتكون داعم للمؤسسات السياسية في الدولة لتحقيق خطط وبرامج التنمية، ولأجل توفير الأمن للوطن والمواطن.
9- رفع كفاءة البناء المؤسسي عن طريق اختيار الكفاءات الوطنية المؤهلة والقادرة على التطوير والتي تمتلك الإرادة للبناء والتغيير.

الخاتمـــــة:

يبدو أن ما تعانه الدولة الليبية من حالة عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات البينية، والذي بدوره ولَّدَ ازدواجية المؤسسات السياسية والسيادية في الدولة، ولعدم قدرة النظام السياسي من فرض سلطته على كامل إقليم الدولة، وتولد عن ذلك تعاظم أزمات التنمية السياسية في البلاد، والتي كانت من نتائجها أن أسهمت وتسببت في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية، والذي بدوره أثر سلبياً على قدرة الدولة في مواكبة تطور المجتمع الدولي، وعلى قدرتها على وضع الخطط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسعت الدراسة إلى تحديد مكامن الضعف في المؤسسات السياسية وتأثير ذلك على التنمية المستدامة وإمكانية تحقيق أهدافها التي وضعتها الأمم المتحدة كرؤية دولية لعالم أفضل في 2030.

النتائج:

1- تعد الانقسامات والصراعات والحروب هي المسبب في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة ليبيا.

2- يعتبر ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- المؤسسات القوية في الدولة المستقرة التي تعتمد كفاءات وقدرات وطنية تمتلك الإرادة وسبل النجاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

التوصيات:

1- الإسراع في الخروج من دوامة الدولة الفاشلة بالإسراع في بناء مؤسسات قوية تستطيع على إخراج البلاد من محنتها.

2- الحاجة إلى بناء مؤسسات سياسية قوية لمواكبة التطورات الدولية، ولإمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- فرض الاستقرار وتوحيد المؤسسات داخل الدولة الليبية يؤدي إلى بناء مؤسسات قوية تستطيع مواكبة الدول المتقدمة في مضمار التنمية.

4- تفعيل دور المؤسسات الغير رسمية لدعم المؤسسات الرسمية والمساندة في توحيدها وتقويتها.

5- فرض هيبة الدولة بقوة القانون لكي يعكس ذلك على مؤسسات الدولة الفاعلة والقادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- المؤسسات القوية تفرض على المجتمع الدولي المساهمة الدائمة في المؤتمرات الدولية والمشاركة في المدخلات، عكس أن تكون ملتقي للمخرجات المخرجات في حالة ضعف مؤسساتها.

قائمة المراجع:

1. أبوجوده، اليأس(2011)، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، من منشورات مجلة الدفاع الوطني العراق، العدد،78 _تشرين الأول.
2. المادة 16 بفقراتها 1،2، من الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات ، الصادر عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا فـ 17-12-2015م.
3. احمد، هنادي، (2019)، مفهوم المؤسسة الإعلامية، مقالة منشورة بتاريخ 11مارس على موقع: https//:www.haatoky.com.
4. إسماعيل، فتحي،(2014)، أول جلسة للبرلمان الليبي المنتخب تثير جدلا سياسيا وقانونيا، صحيفة رأي اليوم في 5 أغسطس منشورات موقع الصحيفة: www.raialyoum.com
5. بالروين، محمد (2010)، من مفهوم المؤسسات السياسية،مقالة من منشورة بتاريخ 24يوليو: http://WWW.libya_watanona.com
6. بركات، ناجي (2013)، الصراع على السلطة في ليبيا، مقالة نشرت بتاريخ 24مارس في موقع عين ليبيا: www.eanlibya.com
7. بشارة، عزمي. (2019)، لماذا لم تنجح تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا بالرغم من إجراء عمليتي انتخابات بعد الثورة، 21 ديسمبر، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، الدوحة.
8. تحديات التنمية المكانية في ليبيا،(2016)، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيةoopsk، سبتمبر، على الموقع:www.loopsreserch.org
9. حاجي، خالد،(2004)، التنمية مطلوب لا يلحق، مجلة المنعطف، عدد23-24 ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت.
10. الحياري، إيمان، (2018)، مفهوم المؤسسة الاقتصادية، مقالة منشورة على موقع موضوع بتاريخ: 10ديسمبر: Khttps//:WWW.Mawd003.com
11. الخولي، أسامة، (2000)، البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية ، أبو ظبي.
12. الربيعي، صاحب (2009)، المؤسسات السياسية والكيانات الحزبية ،مقالة منشورة على شبكة الحوار المتمرن بتاريخ 11نوفمبر: https://www.m.ahewar.org
13. الصواني، يوسف محمد جمعة. (2013)، *ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
14. الطنازفتي علي، عزالدين محمد، (2017)، مقاربة نظرية في القيم التنموية للحكم الراشد، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد10 ديسمبر.

15. غبارة، عبدالباسط (2009)، ليبيا هل يكون توحيد مؤسسات الدولة شعار المرحلة القادمة، بوابة إفريقيا الإخبارية، نشر بتاريخ 3 يناير على الموقع : www.afrigatenews.net

16. قاسم، خالد مصطفى،(2005)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعة ، الإسكندرية.

17. كريستوفرس، شيفيس(2012)، ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND، على الرابط التالي: RAND_RR577z1-1.arabic.bdf

18. المغيربي، زاهي. (2017) التَّحولات الديمقراطية في ليبيا: تحديات ومآلا ت وفرص، المنظمة الليبية للسياسات الإستراتيجية، بحث منشور بتاريخ 30 يونيو على موقع المنظمة: http:www.loopsresearch.org

19. مقالة بعنوان مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، منشورة على موقع موضوع، بتاريخ بتاريخ 25مارس2019: WWW.Mawd003.com

20. المقهور، عزة كامل، (2016)، دور المؤسسات السيادية والإدارة التنفيذية الوسطى خلال الأزمة السياسية الليبية، مقالة منشورة بتاريخ10 ديسمبر، موقع ليبيا المستقبل: Libya-al-mostakbal.org

21. إلهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2006)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد 125، الربيع، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.